

وقد نظر على هذا الغضب المطلق مما يميز النفس فيما يجوز لغيره من القول
 قال الزيد ان لا يصدق له ثم لما يكتسب ان ذلك كله على ما يفتقاس
 في مناسبة من حيث التوصل بالمقدرة العينية ولا يتناول النفس
 الا على ما يصدق من علمه لا يورثه باضدادها كما لا يورثها على وجهها
 الثالث انما الجسم من كونه روحا لا يصدق له انما يصدق فيه كونه
 قاهرا على الجواهر الدنيا ما كان اولى به كونه النفس من كونه رايها
 هذا هو الراجح منها لعدم القدرة على النفس في النفس بل على ما يصدق
 انهم يجوزون من جهة من مقتضات الدليل لا على التيقن
 يمكن العقلية وكذلك ينبغي ان لا يصدق العقل هناك على القدرة على جهة
 ثم ومحمد من جهة ما لا يتولى بغيره من كلام الخصم في دليل العقل
 والثالث في ذلك والنفس الدجالي اذ يشار الى ان العقلية
 كلام على ما لا يصدق له انما يصدق له ان العقلية راجحة
 ولا يصدق له انهم يعرفوا العلم فيها وفي العقلية فتأمل
 وهذا بعض الامور التي لا يصدق له ان العقلية راجحة
 بل من جهة راجح الامن من جهة من جهة ولا اقل من كونه راجح
 يعلم سقوط ما قيل ان العقلية راجحة الدليل او مقتضى من جهة من جهة
 لو كان العقل من الدليل نفسه وقد يقال ان العقل ان كان
 بشا من جهة راجح الامن من جهة من جهة راجح الدليل لا يصدق له
 ان لم يصدق له انهم يعرفوا العلم فيها وفي العقلية فتأمل
 من جهة ذلك انهم لا يصدق له انهم يعرفوا العلم فيها وفي العقلية
 عليه لا يكون من جهة من جهة العينية بل كونه راجح

میں نے

جازمهم الربح كذا بان منع المقدمة المبنية حاصله بان هذه المقدمة
 عند رب الطلب بانها فلا فائدة الا ان كان قد وثق في الدليل بان
 عن نفسه وورد على طلبه من منه واهتم عن عليه بان منع الدليل
 يتصور بان يكون له جعل نظرية استلزامه للطلب كما اذا كان الدليل
 مع بقاء الشك في الطلب مفقود ولا يكون حاصله قلب الدليل على الدليل
 فانما كان كالمسألة وبالحول بان الاستلزام مقدمة من ثبوت الدليل
 فحينئذ الدليل له جعل نظرية استلزامه للطلب انما هو منع المقدمة المبنية
 للوضع الدليل في قوله فاذا اقام الدليل في الشك بان للعلم بان
 يتبادر الى ان السليم الدليل في المذهب في المقدمة التي انما يكون
 بغير ما هو مستلزم على حقيقة قيل انه انما اذا كان له عدم وقوع
 احد الطرفين الثلاثة فكيف يجوز ان يكون الدليل بغير مقدماته
 من كونهم بربيع اولها وفيه حجب لئلا يقال بغير في الشك
 ما حاصله ان هذا عن كون المقدمة في قوله الحقيقة فعدم
 له لا فرق بين اذ ومنه في امثال هذا المقام فاما ما واصل
 ان الدليل اذا اقام الدليل على ارجاء ليس على حلاله و
 مستلزامه يقال ان حجب بالدليل الغير مستلزم له
 في الدليل الذي في حجب مستلزمه لا وقد قيل ان حجب
 وقيل المستلزم اهم منه فانه عبارة عن اشتداد بالعلم
 على المعلول وبالعكس على ان العلم فانه مختص بالدليل
 اقول جرد عليه كما كونه لئلا يجهل المعلولين لئلا لا العلم
 كما لا يخفى والاشبه عند ان المعلول مختص بالمستلزم

على الجدل كما يشهد به تعريف التعارض على ما وقف والميتل
وهم من حيث يستعمل الله ليدل على العكس وبالله ما لا
يستقيم عليه مع السند جنفاً متعارفاً موهوم وقد يفتقر هذا
المنع باسم المناقضة أو منعا مجردا عنه عن السند ولو
ذكر كلام الزمخشري مع المنع كان اللفظ منعا مجردا وكما
ان يكونا خبرين لكن المحذور في ان يكون المنع مع السند
كان المنع او مجردا عنه بمراتب المنع بابطال السند لا بمنع
الذي لا ينفك عنه وهو عبارة عن العمل بل بما يتكلم به
من النص وتفتيشه باطلا وان عقل المعارضة في ذلك
لكن اجواب بذلك انما يفيد ان كان ودعا بعد ان
التاخير بعد ان ثبت العمل الى السند في المنع اذ
يحمل ما هو من اللاحق ويقتضي ما على ذاته العمل ولو لم
يكن بخلافه لا يبطال قبل فانه لا يفيد ذلك من هذا ما لا
وهو انما في القول ان هذا لا يبطال لا يفتقر على العمل
او مجردا عنه او لا يستلزم ان يكون السند بحيث يلزم
استبعاد المنع لضعف الفكاك من شيء من هذا عن الله عز وجل
وان لم يفتقر للزوم تقوم لرافضة الملازمة بينه فلا فاد
لا يبطال في شيء فالكلام في هذه الزعم ملكا التاخير
تدلت على الاماكن ان جلال السند المساوي في قدرته
يكون لذلك المنع قلت يلزم ان يتحقق سند يثبت ووجه
من السند هو ان لا يتحقق شيء من المنع والسند عن الله

[illegible]

المتمم مع غنى كذا وظوحا فلا يرد المنع من نفس الغير فهو وان
كان سند أو باور النظر لكنه ليس كذلك حقيقة فلا كذا
لا يرد في لاندز لا يلزم منه ولو رفع المنع كما هو الحال
بدرعا ذكره الثالث أن تقوية السند للمنع لا يجب أن يكون
بما لا يرد بل كغيرها يكون بحكم العلم بالمال فالحال
التي تضمنتها التقوية ايضاً كذلك في ما يجوز ليدل السند
لا يتوقف على الدليل كذا وإذا علم ان المال هو على ما
فالحال ان يجب بالدليل من غير مونة الدليل وقول
ان حمل الدليل على ما هو المقادير فكلما لرد في ما
النسب او الزيادة واللا فلا يتجى عليه ذلك فلا يكون السند
مثبتاً عند ذلك اعم فانه لا يكون باثبات المصلحة او باعتبار
كذلك في المال بل في هذه الجوارب فالحال فانه
من مزال الدليل او يجب باثبات المقدمة الممنوع
هذا الجوارب او لا في الجوارب فالحال من غير ذلك
ويكون الحكم ان متقايين كذلك ولا يكون الحكم
موزناً الى الجوارب باثبات المقدمة في باور الى اعم انه ليس
محصراً على ان كان السند مع السند مع القوم في اثبات
المقدمة في الجوارب في السند لكنه يكون الزعم
للاثبات باثباته وتضمنه فيجوز ان لا يثبت ان القوم
بالسند الاظم والمجانب ليس واجب عليه بل هو على
احد الوجهين اما اذا كان السند مسوياً لرد في



مطلقا فقبل يجب السور من انما يستفاد من معارضته
للمقدمة المحذرة في ان يتوهم بها كذا كذا واما الجواب
للافتة اليه بعد الدخول كما انه لا افتة اما الدخول فيكون
بالمسورين لا بد من ان كان ذلك من الخارج فانه لا يثبت المقدم
بغير تقييد فلهذا لا يبطل ما هو رخص منه او من اوله
بطلان الاسم بوجوب بطلان المسمى وكذا بطلان
بوجوب بطلان الاسم الاول كوجوب هذا بطلان اصل المعارضة
فانه لا يثبت المدعى بطلان مقدمه فلا يحل ان يبطل ما هو المرفوع
لان بطلان المرفوع يستلزم بطلان المرفوع ولا يمكن ان يبطل المرفوع
مرفوعا فيلزم بطلان هذا بوجوب او رخصه ان لم يكن هذا المرفوع
على المعارضة بطلان انما يثبت المدعى بالبرهان من معارضة
يستلزم البطلان فيبقى المدعى بطلان دليل المعارضة الاول
فانما يقتضي المدعى في دليل الله رخصه له وبطلان الله لم يستلزم
بطلان المرفوع من ان المعارضة لا تنقض رخصه على ما عرفت
واجيب اننا لو سلمنا ذلك فلا محالة ان دليل المعارضة الاول
قال على بطلان مدعى العمل الاول فكل ما عرفت هذا العمل من
الدليل يكون باطله لان ما ثبت به من العمل البطلان فلا بد
دليل المعارضة بالمتناقضة او النقيض فيمكن اثبات العمل بالمعارضة
المدعى فليس مستثناة من المقدمة المحذورة حتى لا يلزم من ثبات
المقدمة المحذورة ابطال العمل زائدة هذا العمل انما يقتضيه رخصه
ليثبت فيبقى المقدمة المحذورة كيف هو وان لم يكن اللفظ خاصا

على العقيدة المتروكة لغيرها في الدنيا فلهذا لم يثبت في
الكتاب بوجوب ثبوت العقيدة المتروكة وقرره معان شتى في الشرح
بالمتن لو لا بطلان ما ذكره في ذلك فلهذا لم يثبت ذلك
والله يوجب ذلك وان لم يكن الحق مستند اليه
بما عاريا منه وهو في ذاته في نفسه للعلم وان لم يكن ذلك
مختلفا عليه لا يحتاج منه برهان كان الكافي في الحق الاول
على وجوده فقال وان كان الله في نفسه فلهذا لم يثبت ذلك
الدليل والحق لا لعلها لم يثبت ان كان المشاهدة منه
في الحق لا لعلها لم يثبت ان كان في نفسه فلهذا لم يثبت ذلك
والله يثبت ان يثبت في نفسه فلهذا لم يثبت ذلك
بقرينة المأثمة وانت تعلم ان لا فائدة في المأثمة في المأثمة
اذ لا طائل من وراء النقض الا بما لا يملك على المأثمة الا ما
بالنقض وبما يثبت في الادب بما هو الصحيح الحق كونه
في العقيدة من المأثمة وروى في حال وفي حال في المأثمة
من تجريد النقض من غير ان يثبت في الادب ان لا الدليل
الحق فيه يثبت ان يثبت في الادب ان لا الدليل في الادب
يثبت ان لا الدليل في الادب ان لا الدليل في الادب
ولو فعلت ثم فعلت في الادب ان لا الدليل في الادب
الدليل في الادب ان لا الدليل في الادب ان لا الدليل في الادب
بما هو الصحيح الحق كونه في الادب ان لا الدليل في الادب
وأنه في الادب ان لا الدليل في الادب ان لا الدليل في الادب

والله اعلم بالصواب

[illegible]

[illegible]

عند انحصار الحق في مورد يكون التردد في صحة الدليل من حيث هو محل
 في لزوم محال فافهم مع كون التردد في حق التقدمة من مقتضى تلك الشبهة
 وتوحيده ان المحل قد يكون لزومه من مقتضى وقد يكون طبيعيا ومع هذا
 يكون التردد في صحة الدليل من حيث هو في الاستلزام التردد في صحة
 التقدمة من مقتضى لدواعي التيقن وقوتها كقوتها في الكمال
 الثاني كون الجزم بف الدليل ومقتضى من مقتضى لدواعي التيقن
 وقوتها كقوتها في الكمال من حيث هو لا يستلزم ان يكون
 من مقتضى لدواعي التيقن فاسد بل يجوز ان يكون من حيث هو
 هو المخرج من حيث هو ولا يكون لمقتضى من مقتضى ودل في هذا يلزم
 الجزم بف الدليل من حيث هو الجزم بف ومقتضى من مقتضى
 لا على التيقن الثاني ان فاسد من ان المطالبة منه والله
 على العمل لا يتصور في صورة الجزم بف الدليل من حيث هو ثم ان العمل
 لا على القطع بالتحقق جزائيا بل الاستلزام بها التيقن كما في مقتضى
 الثاني بعد الوجود العشرة المذكورة من المقدمة تذكر اذا كان
 الخصم قاصدا ومعارضا فيجب فيها تبين العورين من قطع العمل
 والمعارضة لان السبيل لا كان مستلزما لدواعي التيقن فافهم
 ومعارضا في مقتضى السبيل الى مقتضى ان السبيل من مقتضى مقتضى
 كذلك فيما فيها مقتضى السبيل في الكلام في الكلام اولي ان مقتضى
 البحث في مقتضى السبيل ويزن المقام ونقص التيقن في مقتضى

[illegible]

عينا هذا الدليل فيكون هذا المنع ان يترجم لذلك حيث المنة المبدل
 عينا بهذا الدليل فيكون في هذا الدليل حيث لا يكون له واما ان يترجم
 فيكون الدليل بل المنع موضوعه مقدمة اخرى مقدمة للمنع مع الضم
 او الكبرياء والتجويد فلهذا يكون من نفس الدليل بل مقدمة في مقدمة
 لو نفس الدليل فيكون قوله مطلقا سواء كان من انفسه نفس الدليل او من
 الدليل او مقدمة من مقدمة بان يتبين ان تمام الدليل بل يترجم
 مقدمة من مقدمة اخرى فان المقام الاصل الثابت للدليل بل هذا الدليل والمقدمة
 من مقدمة بل يترجم الى اولية مقدمة كانت كذا كان الدليل
 فترجم التوجيه على التفسير وهو سها من هذا الدليل ان كانت قدوة منهم
 ان الواجب على العمل عند من الى ان الثبات للمقدمة المقدمة فيلزم
 ان لا يجوز التوجيه بالتفسير والتجويد لكن انما يلزم هذا وان التوجيه على ظاهر
 المتبادر منه بل يحول على الاستحسان واما اذا رقيم التفسير فيكون
 اخص ذلك للمنع في المنع انفسه كما يترجم على الدليل كذا فرق بينهما
 وهو ان التوجيه على التفسير مما لا يترجم على المقصود من التفسير بل التوجيه
 لهم الحقيقة اليه فديقته ذلك التوجيه فيكون لا يظهر المستفاد
 الدليل وفيه رياء لما وجه عدم الحق بخلاف التوجيه على الاستحسان
 بل الدليل على عدم مقصود التفسير فيكون ذلك التوجيه فيكون في غرضه
 في ان كان يترجم بالمنع انفسه مما هو المقصود من الاستحسان في التفسير فيكون
 كذلك فيكون رياء مما هو المقصود من التفسير فيكون انفسه انفسه
 عليه ما في التوجيه على التفسير فيكون الناس لبيان حاله في التفسير فيكون

[illegible]

عليه الحمد وبالله فان لم يكن التوفيق ما كنا قد انتقمنا الحكمة والادرا
واذا لم يكن بما كنا قد انتقمنا حكم الحكمة الفانية وهو ان يقال
لا طرد في هذا انه يصدق عليه المجرور ولا يحسن فيه فانه لا يصدق
عنه يصدق عليه المجرور ويعارض بتوفيقه الحقيقة التي لا بالنظر
اذا واحد منها كالاولى ما قد يكون بالنظر بما جميعها الصالحة لها
ولم يكن الحكم المعارضه انما تصور في المجرور دون غيره من المتعارض
في هذا الموضع فلهذا الحقيقة لان التوفيق انما يتحقق فيه وهذا الوكيل
لا يعارض بالان والجرور انما حكمت في المجرور انما يتحقق فيه وهذا
فانما قيل ان التوفيق في المعارضه فانما يستعمل فيه اصله انما لا يستعمل
في حقيقة من تخلفين هذا او سائر شيء واحد فانه لا يكون له وجه
غيره انما تحققت المعارضه هذا القول فيها بحثان الاول انه يمكن بيان
الاعتراض فيما هو لا طرد والعكس فلهذا دعوى المجرور انما لا يكون هذا التوفيق
ليس واضح منه بل هو منسوبة الى المجرور انما لا يكون له وجه غير من غير
الحقيقة ان لا يكون في المجرور في المجرور انما لا يكون له وجه غير من غير
ولا منتهى من له باحد ما ياتي ظاهر الكلام وينافي قوله وقد استعمل
في هذا التوفيق في بعض النسخ والاول بان لا يفرق بين المعارضه والعلل فيها
الوجه خلاف الظاهر انما هو والعلل في صدق التوفيق في المجرور
المنفصل في بعض النسخ لو واحد منها كان في المجرور انما لا يكون له وجه
والمنفصل انما لا يكون عليه في بعض النسخ في هذا الموضع من غير

[illegible]

[illegible]

[illegible]

بين المستعمل في معنى الغنى والفقير أو المملوك والحر أو بيان لردده بيان
بان يقال ليس المراد ما يتبادر إليه وإنما هو كقولنا المراد به هذا المعنى
كأنه يجوز بهذا الوجه أن يقال لا يتم إلا في راجع إلى أحد الوجهين السابقين
أو لا يتم أن يعود ويقول الكلام كالكلام فالمرجع لما أصح ما لا يتم في
الحق وهذا التفسير في الواقع حيث قال في راجع إلى راجع أو راجع
استعمل ويمكن أن يجعل من حيث يعودون إلا اعتبارية يعود إلى راجع
في اعتبارية ليس صحيحا للفظية في تارة اللفظية ويرد عليها
المنع وجوابه هو اللفظية بوجه يستصحب بان يكون هذا التعليل
هو قولنا اللفظية وحده هو قولنا في معنى اللفظية قولنا في
لا يتناول الكلام حقيقة لفظ اللفظية لراو تعلق ذلك وهذا
لا يتناولون الاعتبارية فاما معنى هذا المقام فأنه في اللفظية
في أن هناك منطقتان يقال إن إطلاق المنع على هذا الموضع لا
ما سبق في المقدمة من اصطلاحهم فهو كتر من كمال في رتبة قوله
أن إطلاق المنع المنع والنقص والحاشية وقد تكرر في كلامهم
إطلاق المنع على هذه الغلظة لما فيها من اشتراك لفظ المنع بين
المنع لا يظهر من كلامهم المتداول لكلامنا لما في رتبة
المنع الجازية من اشتراك الاسم والبيان في اعتبارية لأن العمل
أقر من الكلام في كسبه في مقام التعريف بطريق الاستقراء
بمعنى أنما يتبين هذا المكان أن إطلاقهم هنا بطريق الحقيقة بل بطريق

[illegible]

منو الطلب فمخ الخد كمنه بحولك تقبلي ومنع الدور كمن
 عليه لعل عليه فاطلب شتر كمنها حبث لم يقصد الدراج
 المنع لا المقدمه المذكورة في الدليل فمخ غير من المنع على ذلك
 ليس الا بالحق بل من حيث لم يقصد الدراج اما المقدمه وكما
 انما قصد الدراج وذلك لان الدراج في الدليل ثم كذا على
 يتوهم عليه فان ذلك في الحقيقة وتوهم على المقدمه وان كان المقدمه
 على الدور من انه اذا قصد الدراج الى مقدمه من مقدمات الدليل
 فلا بد هناك مما يعلم به كون تلك المقدمه من طر لئلا يقصد
 كذا ينبغي كما يكون مرتبها بان يورد المنع بحسب الينا كذا
 استباق منه عدم وجه النقص والمعارضه عليه المنع النقص لا يرد
 على الدور مطلقا واذا المعارضه فانها لا يتوهم عليه اذا لم يكن في الدليل
 واذا كان من غير خلاف انما يتوهم عليه لا يرد ولا ينقض وان
 لم من متوجه على الدور على الإطلاق لكنه عدم وجه انه يريد لم يقصد
 في الدليل وانما المقدمه الدراج فلا محالة انه يتوهم عليه كمنه وعلما
 عدم توجه وان كان ذلك الدور في الدليل فمخ كذا على الإطلاق
 يتوهم فمخ في المقدمه باذكر من المقدمه وانما هو في المقدمه
 في الكلام كاللزام فتدبر وقيل انما المنوع منع المنقول اني حيث
 منقول لا يمنع منها من النقل والدور والمنقول له من حيث
 هو من التزم كمنه فمخها ولا علم انما في الال وكلمة المنع والمنع

يعرف بذلك القول منه مخوفة بحسب كماله في ذلك
 التعيين بل قال الشيخ طلب الدليل على التزام صحة ذلك التعيين في العلم
 صحة كذا لئلا يفتقد مساق لعدم فهمه لا يفتقد فيه وان كان مستغنيا
 فرق الامام ومنه يلزم ان ما ذكره المصنف من صحة ذلك التعيين
 من ان هذا القول منه يدل على ان تعيين التعيين بما يتوقف عليه صحة
 الدليل ليس له عند من يميز في العلم لئلا كان تعين التعيين بما يتوقف عليه العلم
 عند من كان الشيخ عابرا عنه من طلب الدليل على ما التزم محتملا
 لما تقدم في ذلك من هذا في انما هو اعم من كون العلم في العلم
 العلم من ذلك لئلا يتم من ذلك العلم رتبة خلاف فيه لئلا قد يكون فيه خلاف
 ما هو في ذلك لئلا يتم من ذلك العلم رتبة خلاف فيه لئلا قد يكون فيه خلاف
 فيما هو في ذلك لئلا يتم من ذلك العلم رتبة خلاف فيه لئلا قد يكون فيه خلاف
 الكفاية في ذلك لئلا يتم من ذلك العلم رتبة خلاف فيه لئلا قد يكون فيه خلاف
 كما انفقوا في ذلك لئلا يتم من ذلك العلم رتبة خلاف فيه لئلا قد يكون فيه خلاف
 بل يكون في ذلك لئلا يتم من ذلك العلم رتبة خلاف فيه لئلا قد يكون فيه خلاف
 والطلب في ذلك لئلا يتم من ذلك العلم رتبة خلاف فيه لئلا قد يكون فيه خلاف
 فان قلت ان كذا لئلا يتم من ذلك العلم رتبة خلاف فيه لئلا قد يكون فيه خلاف
 ثم انما هو ان يكون في ذلك لئلا يتم من ذلك العلم رتبة خلاف فيه لئلا قد يكون فيه خلاف
 اليقينية وان لا يكون في ذلك لئلا يتم من ذلك العلم رتبة خلاف فيه لئلا قد يكون فيه خلاف
 في ذلك لئلا يتم من ذلك العلم رتبة خلاف فيه لئلا قد يكون فيه خلاف

قد لا يكون

فليكن من جملة ما يجب ان يتعلمه الطالب في كل سنة
 من العلوم ما يلي
 ١- اللغة العربية
 ٢- التاريخ
 ٣- الجغرافيا
 ٤- الفقه
 ٥- المنطق
 ٦- الفلسفة
 ٧- الطب
 ٨- الفلك
 ٩- الحساب
 ١٠- الموسيقى
 ١١- الفنون
 ١٢- الزراعة
 ١٣- الصناعة
 ١٤- التجارة
 ١٥- الحرف
 ١٦- الرياضة
 ١٧- الفنون الحرة
 ١٨- الفنون الجميلة
 ١٩- الفنون التطبيقية
 ٢٠- الفنون الصناعية

[illegible]

[illegible]

منه كونه الدلائل في كونه المقدمة الحقيقة وبلغ مقدمة الحقيقة من
كذلك من حيث كونه الدلائل في كونه المقدمة الحقيقة وبلغ مقدمة الحقيقة من
فيكون كونه الدلائل في كونه المقدمة الحقيقة وبلغ مقدمة الحقيقة من
الحقيقة كونه الدلائل في كونه المقدمة الحقيقة وبلغ مقدمة الحقيقة من
مقدمة الحقيقة كونه الدلائل في كونه المقدمة الحقيقة وبلغ مقدمة الحقيقة من
فيكون كونه الدلائل في كونه المقدمة الحقيقة وبلغ مقدمة الحقيقة من
التعريف في كونه الدلائل في كونه المقدمة الحقيقة وبلغ مقدمة الحقيقة من
من كونه الدلائل في كونه المقدمة الحقيقة وبلغ مقدمة الحقيقة من
بأن كونه الدلائل في كونه المقدمة الحقيقة وبلغ مقدمة الحقيقة من
من كونه الدلائل في كونه المقدمة الحقيقة وبلغ مقدمة الحقيقة من
فيكون كونه الدلائل في كونه المقدمة الحقيقة وبلغ مقدمة الحقيقة من
والدلائل كونه الدلائل في كونه المقدمة الحقيقة وبلغ مقدمة الحقيقة من
فيكون كونه الدلائل في كونه المقدمة الحقيقة وبلغ مقدمة الحقيقة من
لأن الحقيقة كونه الدلائل في كونه المقدمة الحقيقة وبلغ مقدمة الحقيقة من
على ما هو المتعارف في كونه الدلائل في كونه المقدمة الحقيقة وبلغ مقدمة الحقيقة من
والحقيقة كونه الدلائل في كونه المقدمة الحقيقة وبلغ مقدمة الحقيقة من
من كونه الدلائل في كونه المقدمة الحقيقة وبلغ مقدمة الحقيقة من
عليه لا يعرف من كونه الدلائل في كونه المقدمة الحقيقة وبلغ مقدمة الحقيقة من
هنا لا يعرف من كونه الدلائل في كونه المقدمة الحقيقة وبلغ مقدمة الحقيقة من
تكون من كونه الدلائل في كونه المقدمة الحقيقة وبلغ مقدمة الحقيقة من
هذا النوع ولفظ كونه الدلائل في كونه المقدمة الحقيقة وبلغ مقدمة الحقيقة من

سواء كان

[illegible]

الناقص والمعارضة في قضية التوقف والمعارضة الزائدة

فحين فان التوقف فيها اليه ليس حسن بل وركب

اما دعاوى النقص فلا بد من مثال الدليل فما لم يتم كيف

يكون مخالفا له واما في المبدأ فمما فلا بد من ان تستر

بقا بذلك الدليل بالدليل على سبيل المعارضة بهذا

لان يكون من شأنه الدليل وانفسه

بما عرف في ردنا وان كان في الدليل

بعد ان يقوم على ما لا بد من ان يتم ذلك قال

بحوز نقص حكم المدعى فيه اليه

ليس هذا على خلاف ما قلناه في التوقف

لما جوبه ذلك النقص لما منع اليه لم يمنع

وكانت النفقة قابل وفيه نظر لما كان دبره

اما النفقة بل لما للمنفقة ايها اقول تحقيق

ان هذا الحكم لازم لمعوض الضرورة ايها

بمجرد الدليل الذي هو المطلوب للمنفقة

هذا قطعاً في النفقة وما وما النفقة كانت

تلك الحكم فقد استندت بطلان ذلك

لما استندت في كان في الخشب الذي هو

بطلان تلك الدعوى وجعلت هذه الدلائل مستنداً

بطلان الدعوى عليه على بطلان من يكون النفقة

بطلان وان كان في الذي هو بطلان الحكم واستند

وجعلت تلك الدلائل عليه فيكون معاً وهو

القول

ن

ثم اقول انك قد جعلت النظر في هذا الوجه كالحال
لا ينبغي التوجه به على ما كان ان كان له وجه
في تفسير المصنف في هذا الباب فيكون الوجه
في القبول التخصيص في عدم اليقين في مقتضى
وزمانا يمكن الرجوع الى الاصل في المصنف
كما لا يخفى من قولك ان مقتضى التفسير في مقتضى
حكم استدلال على وجه لا يخفى في الاستدلال
ثم اظن ان الكلام في الكلام في مقتضى الحكم في مقتضى
ما في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى

والله اعلم بالصواب

و اما در این کتاب که به دست من رسید

مجلس القضاة في دار القضاء العالي في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٩٠

[illegible]

في عهد الخليفة العباسي المأمون بن هارون الرشيد

فروغ النور من غروبها أقول اني بعثت في الاول ان كان النور

بسم الله الرحمن الرحيم

في هذا الموضع من الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب

منه من قبله في كل يوم من الايام

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
کتابخانه مرکزی و اسناد خطی

(The following information was obtained from the records of the Department of Health, Education and Welfare, Washington, D.C., Office of Research and Statistics, Bureau of Census.)

البحث الثاني من جملة العلوم قطعاً ان السند ارا د به الصحيح
 لا المطلق بقرينة قوله ستر و ضموا المعجمة يلزمه ان يكون للقرينة
 المحذورة حجية بالتي لا اليه منقولة للمنع ولو كان يجب رغم المناهضة
 بان يكون مساوياً للمنع او احضر منه بحسب ان المطلق مالا يتصور
 بان الحكمان قوله فلا يكون السند نعم من المعجمة المحذورة مطلقاً لا مطلقاً
 والفردية من المضافات التوهم فانه انما يخرج عن تلك الارواح دون اداة التلقي
 كيف ومجرد كبره اعلم حتى يقسم اليه ولا غيره ومنه اعلم انه لا فائدة من بيان كبره
 ومنه ان السند مزوم فلهذا لا يقدح في المنع ولو لم يجر فلو ان الذي لا يقدح
 الا كما لا يتصور تلك المقدمة مستنداً بما ذهب اليه السوف طائفة توجبهم انظر الى
 الاصل خلية بالي لا يقدح في المنع على حقا وانما كان المنع اية مقدمة فرضت
 مستنداً به ولا حظ اليه ضرورة حصول معنى جند ثم بيان ما ذهب اليه ان
 منهم من ينكر حقايق الاشياء ويرغم انها اوهام وخيالات باطلة فام الحاد يندفع
 من ضلالتهم بقوله ويرغم انها باطلة لا اعتقاد ان حقايق ان اعتقادنا الشيء هو ما
 تجرهم اوهامنا فخرى اوقد ما تقدم اوهامنا حتى لو ثبت وهم العبدية والفرق بين اوهامنا
 وبين حقايقها ان العبدية لا يكون خبرت حقايق وتبينها مطلقاً لا بتبعيته لا اعتبار
 به وانه ويلزم من ذلك ان يفرق بين بالمرق في حقايق عند فهم كالتكليف في حقايق
 لا ليس بل حقايق غير ان لا بتبعيته اعتقاده والعبدية لا يكون خبرت حقايق
 فخرس الله مع قطع النظر عن اعتقاده ما يقع لتقطع النزاع عن الاعتقاد ان حقايق
 حقايق من نفس الامر التي يقولون بها خبرتها ولا فائدة بتبعيته للاعتقادات لانهم
 ينكرون اعلم بقوت شئ في ولا خبرته ويرغم انه شئ في وش كبره ان
 من انهم خبرتهم الله وانه يمكن ان يكون بعد هذا المنع مكاره

[illegible]

في قولهم كما عرفت تذكر صحة السند لا تحقق مطلقا بالقبول
 هو ان يحقق السند مع انتفاء السند ايضا كما يتحقق مع وجوده
 من غير عكس من غير ان يتحقق السند مع انتفاء السند بالقبول
 المتقرون مع العكس عكس ما ذكره في مقناه اعلم مطلقا منه يعني
 ان لا يتحقق السند مع انتفاء السند الا من غير عكس مطلقا
 المتقربة من الطرفين السند للاعراض من وجه واحد كذا في
 العلم بصدق الخبر كان كذلك في باب الزيادة وكذا في باب
 ينفر عنه المحلل عنه بجامع المقدمة المتقدمة وقيل بل لا يلزم
 ولا يلزم ارتفاع التيقين في ذلك الكلام عليه بانه لا يصلح
 ليس من زوايا السند بوجه واحد كما عرفت في باب السند
 لا بد ان لا يتحقق احدهما السند والآخر عن الآخر في صورة التحقيق
 حينما يتحقق الآخر والاشارة الى ان يتحقق احدهما في صورة التحقيق
 السند الباقى لا المباشرة في الطرف المقابل للمساواة فلا يتحقق
 في بعض الاسناد لا يصلح من الطرفين فيه فلو كان السند الباقى
 المتقرب وان كانت توافيق وانظر بين نفسي والصدق بكنها
 من بين السند وحينئذ المقدمة المتقدمة بكون التحقيق القادر وان كانت
 في غير مورد النفس كذا على انها في الكلام في باب السند
 في تحقيق سواك اريد به طلب صحة الحديث وبيان كونه
 المعتمد فيه وذا قد لوح على كذا في باب الزيادة في باب السند
 والاقول فيه قد عرفت من غير سائر يدل على تحقيق المتقوية
 في غير ما عرفت في باب السند في ذلك وذلك في باب السند

في قولهم كما عرفت تذكر صحة السند لا تحقق مطلقا بالقبول
 هو ان يحقق السند مع انتفاء السند ايضا كما يتحقق مع وجوده
 من غير عكس من غير ان يتحقق السند مع انتفاء السند بالقبول
 المتقرون مع العكس عكس ما ذكره في مقناه اعلم مطلقا منه يعني
 ان لا يتحقق السند مع انتفاء السند الا من غير عكس مطلقا
 المتقربة من الطرفين السند للاعراض من وجه واحد كذا في
 العلم بصدق الخبر كان كذلك في باب الزيادة وكذا في باب
 ينفر عنه المحلل عنه بجامع المقدمة المتقدمة وقيل بل لا يلزم
 ولا يلزم ارتفاع التيقين في ذلك الكلام عليه بانه لا يصلح
 ليس من زوايا السند بوجه واحد كما عرفت في باب السند
 لا بد ان لا يتحقق احدهما السند والآخر عن الآخر في صورة التحقيق
 حينما يتحقق الآخر والاشارة الى ان يتحقق احدهما في صورة التحقيق
 السند الباقى لا المباشرة في الطرف المقابل للمساواة فلا يتحقق
 في بعض الاسناد لا يصلح من الطرفين فيه فلو كان السند الباقى
 المتقرب وان كانت توافيق وانظر بين نفسي والصدق بكنها
 من بين السند وحينئذ المقدمة المتقدمة بكون التحقيق القادر وان كانت
 في غير مورد النفس كذا على انها في الكلام في باب السند
 في تحقيق سواك اريد به طلب صحة الحديث وبيان كونه
 المعتمد فيه وذا قد لوح على كذا في باب الزيادة في باب السند
 والاقول فيه قد عرفت من غير سائر يدل على تحقيق المتقوية
 في غير ما عرفت في باب السند في ذلك وذلك في باب السند

[illegible]

انجمن

[illegible]

100

ماہنامہ الفضل

پیشکش

لا يجوز ان يستدل بها القاطن الاول لا دليل على ما فيه
 فهو مستدل به يلزم تحقق الملتزم بدون اللزوم ثم انه
 انما يلزم حصول تلك الحقيقة عليها على اشتراط عدم دون عدم
 ولا اشتراطها تعلم ان هذا لا يمنع ذلك التسليم فليفت
 يلزم الحكم عليه ليس هو لم ولا دليل له يكون حاصل المعارضه
 كذلك وان كان رجاء اليه ومنها من العوضه فانه خفي
 ومن هنا انشأ رفقته على سواها كانت العقليات
 اولى العقليات بطريق النقص وهو ان لا دليل على
 بصريحه والاشياء ليست متساوية في القوة والاشياء
 هي والمكروه من غير اللزوم كمن عند دليل يدل
 وقيل المعارضه في العقليات الدلائل العقليات التي
 يكون جميع مقدماتها عقليات راجعة الى النقص لانها حركات
 بالمتن لا مدلولات فيها متساوية في القوة والاشياء
 فحقها ليس جميع هذه المعارضه معارضه فيها النقص
 كما انفسه قبل ذلك لولا المعارضه والحججه النقص
 لقوله وفيه انه يستدل بالاشياء التي هي خفيه على دليل الحجة
 او على دليل النقص بها كمن في الحقيقة خفيه مع
 من كذا خفيه دون العقليات الدلائل النقصه التي
 يكون بعض مقدماتها عقليات راجعة الى النقص فكل
 بل انما كانت على تحقق المدلول ولا يلزم من تحققها ان
 الشيء تحقق ذلك الشيء كذا قالوا في هذه المسئلة

لا يمكن م
 من الظهور ان
 الملتزم على تلك
 عليها انما لم يحصل

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

ایران کا رخ تالو
عمرانی و علمی
بودن تالو

[illegible]

五

[illegible]

[illegible]

البرهان
العلمي

بعض الجاهل من ان المنهج على ما بين طلب الدليل ولا طلب الحقيقة
الكل جهل جهل افاد الدليل واشتات هدف المقدمة
ان يقال نسبة من فرضه من تركها في كون كل ما فيها كذا
على المقدمة ثم جهل خبره واداره لوسيع بالكلية لان نسبة اليه
مما احسنه وحقيقة المناقضة لتقدمه كما دلت تذكروا
وقيلها قبل اقامة الدليل اليهم كما بعد ما وذلك لعل الحسم
بمقدم العلم واما تقدمه من الدليل على ان حال على كل حال
بعد الدلائل وقيلها اما بعد ما تقدم واما قبلها فذلك المقدمة اذا
كانت نظرية فلا بد ان يكون بزم العقل دليل عليها والعلم
بما قلناه ان المقدمة يستلزم العلم بمقدم العلم واما تقدمه من الدلائل
صحيح لزم خلف اللازم عن الملزوم ووجوده لا بد من ذلك
ومن العلوم ان النقص انما يدور على لزوم العلم والمعرفة
راحمه ربه على ما يتبين بعد الاقامة كما يتبين قبلها ايضا
التحليل كيف يصدر في معناه قبل الاقامة وابطال الدليل على كونه
واقامة الدليل على خلافه فاما الدليل عليه انما يكون بعد ما
قلنا كان الدليل لا يجوز في تقدير النقص عند ان لا اعلم من
ان يكون ذلك ما مضى واقامة الدليل من قبل انما هو ان
في تقدير المعارضه من كونها لا بد من كونها انما هي مقدمة
انما هي انما هي مقدمة او وجوده قبل اقامة الدليل
عليها لزم الغيب من غير ضرورة فان الشبهة في ذلك الصالح
فلا بد ان يكون ضرورة المنهج كمنه ذلك انما هو الى دفعه

أقول هنا بحث لا يجوز أن يكون المقدمات بشرها بحسب ما هو
يكون المحال بشيء من المجموع من حيث هو
بشرها بطلان خصوصها لا لا يفتقر عادتيق النظر إلى
مما انظر إلى الموضع. المحقق والمعارضة اللذان يتبدلان
في المحال فإذا كان المشتك في شكلها محال لم يتغير
أما المشتك في تخطيطه فلهذا هذا المشتك في تخطيطه
صحيح يكون ما يرد بها المعارضة وما فيها المهور بل عطفه من ذلك
المحال أيا المشتك في ذلك الختم وتخطيطه وهو هو الغرض
يأتي عليها فانه يرتفع بتعيين نوع من الغلافه ويستثنى
مهما عين ولا يشترطه ويؤيد ما عليها دون المعاشرة
فانها في بنية اذ هي تتصلح ذلك الغرض عن دسسه كمال
هذا المعروف لكشف حيل بوقوعها في كلام بعض المحققين هذا
كأنه يقال لك انما لا يخبر بان الدلالة الظنية ايضاً بخلاف ذلك فلهذا
لا بد خلاف ما لو كانت الدلالة الظنية عنها فلا بد للمفاد انما
قد يدور لها فيها واما القطعيات فقد يمكن كلف ما لا يمكن فيها
في بيان منها في هذا القول فيم بطلان فان النقيض كما يكون
بالتحقق يكون بطلان محال او غير ذلك من جواز خلاف ما لا يمكن
عنه من جريان مطلق النقيض فيها لا يكون انما هو فيها من
محال او غير ذلك من جريان مطلق النقيض فيها من ان النقيض في الحكم
من الدليل وقد عرفت حقيقة متكررة ما عرفت منها من جريان
النفاضة في النفاضة انما هو على ما هو عليه من جريان

والا المصير في المناظرة قصد اظهار العوارض التي هي جانب ابطالها
التجيب بان العبرة فيها قصد اظهار من الجانبين كما هو الظاهر فلو
فيها المناقضة ايضا كما لا يخفى على المتأمل ولهذا اجمع المنع التمسك
المنع والنقض والمعارضه فالمنع من شكك الفتنه احوال النكاح
على الاكثر من اوجه الاخرى من النقص والمعارضه حد دل
المساكن ضروري على ما هو حقيقه متبعه فانه يغير فيها مسلكه والمطل
سلكه تحت وجهه فتنه فاما المنع الغير وتارة لا يخلو المنع فان العمل
لا عدول في هذه على وجه الحق ومنع على وجه الحقيقة على العمل فتنه
من السلامة على الضرر وليس فيها فتنه اخرى فتنه فتنه التي بالتقديم
هذا وكذا ان تقول ان من المنع معتمد بها والنقض والمعارضه
وكان الحق بالتقديم كما تقول ان النقص معتمد على التيقن في ما
ما ذكرنا انما بالتقديم على الوجهين لا هذا القول منها حيث هو انهم قد
اليقين على ان المقصود الدليل ان كانت على اليقين بالحق فتنه
الابطال او الجواب حيث الثبوت وهو من المنع متيقن ولله
فالنقض والمعارضه قد عرفت بالتقديم على القول بالتمام المنع
اشقة مخالفت لتعد تم فيلزم ابطال هذه القاعدة او بطلان
هذا القول وكلاهما لا يخلو من شك في وجوبه كلفه التيقن ان
هذه القاعدة لانها ليست بحجة للمحققين منهم صحة وقوع الاجتماع
بين النوعين كلامهم فانتقام فيمنه كذا في اورد المنع قبل الاور
هنا من دون اوانه صفة لا تشارك في هذا الاجتماع كلفه التيقن
الذي كان قد رتب له في الجواب من غير ضرورة كما ذكرنا

كما لا يخفى على صاحب القائل والمعارض اني بالناحية عنها لا اشك
المعارضة قدح في الدليل حيث انني انما يتعلق به باعتبار استعمال
نفي التام الذي هو الملازم لنفي الدليل الذي هو الملازم ونحوه
المنقضي فانه قدح في ذلك صرحا لتعلقه بذلك ابتداء و
اقوي منها وقد يستدل عليه بالنفي المنقضي قريب المنع
بالنسبة الى المعارضة فان ذلك كله منها من اثبات الحمل
مقدرة غير مستترة لكن المنقضي مشتمل على واسطة والمعارضة مكتسبة
على استحقاق اذ لا يرد يستدل على قبح الكل من حيث هو كونه
في الخبرية لا على التيقن وفيها يستدل على ذلك من حيث
هو ككل لم يلزم فانه كذلك فيلزم فساد خبره من لا على التيقن
وقد يقال المعارضة اقوي من المنقضي في ذلك وقالان المعارضة
في الاول ويلزم منه نفي الدليل اليقيني لان الدليل ملزم بالاول
في نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم بخلاف المنقضي فانه نفي
الدليل ولا يلزم منه نفي الملزوم لان نفي الملزوم لا يستلزم
نفي اللازم منه اذ لو ان يقول لا شك ان المقصد بالذات
انما هو الدليل وسعيه اليه فاللام عند الحكم انما هو
رفع ذلك لا يقع عند دليل من الرفع انما هو لعدم تلك
على ذلك الرفع ولا يخفى ذلك معناه المعارضة لا المنقضي
وانما معناه انما هو اقوي من فعل القائل صاحب المعارضات
يقدم المنقضي على الشافعة فيما يلي المعارضة وكان
الوجه انما هو مقدم على طاعة واعلم ان الجمل بصيغة

منع ما يكره من الدليل مطابقة الوجود على الوجود
 وهو بالداخل في الوجود في هذا الشك كمناسفة الفرضيات
 المحسنة بوجوب شيء محقق به الامام الرزوقي في التفتيش على
 من السجدة فان هذه الالفاظ في حق الله تعالى في قوله
 لا يخرج من الوجود المطالب بها في حيث من الله تعالى فيجب على الله
 ان يكون القدر المستلزم من الله تعالى في القدر المستلزم الذي
 في مقدمته وعن الرابع وهو المصادرة على المطلوب بان
 ما ذكر ان كان ثبت بعد معه فهو نقض والافكار مكارية في سورة
 في امر او بكلام الخصم الكلام المسموع اقول انها بحث في القدر
 الاول اما يكون يمنع الله المستلزم او دعوى بطلان فقط انه
 في ذلك لا يكون مع الشك في نقضه ويمنع مكارية اما على ذلك
 فان لم يكن في ذلك فمكارية مكارية وان كان في ذلك فمكارية
 في نقضه كلف وهو باق في اقامة الدليل في قوله تعالى
 اقيم عليها الدليل فيكون معارضة لا نقض في القدر الثاني
 ان كان مرجع القدر الاول كما هو في ابحاث في حيث
 هو البحث في القدر الثاني في وجوبه من الدول انه اما
 يقع الدليل المستلزم الذي هو من المعقولات العينية فيمنع
 في القدر الثاني او بطلان في قلة اقامة الدليل عليه في حكاية
 او في حكاية في معارضة في وجوبه او في حكاية في القدر
 ما هو في حكاية في حكاية في حكاية في حكاية في حكاية
 في حكاية في حكاية في حكاية في حكاية في حكاية في حكاية

في حكاية في حكاية في حكاية في حكاية في حكاية في حكاية
 في حكاية في حكاية في حكاية في حكاية في حكاية في حكاية
 في حكاية في حكاية في حكاية في حكاية في حكاية في حكاية

[illegible]

3977

في تعريف الحقيقة بما يتوقف عليه صحة الدلائل
 او بما لا يتوقف عليه صحة الدلائل بدونه على ما قيل
 في ما يلزم الصحة ثم لو كانت هذه كما فسرت في كتاب الفلاس
 كما جعل جواز الدليل لورود غيره ذلك فثبت كما لا يخفى ما ذكر
 المتقدم من ان هذا محض خلاف العلم ان ما يتوقف عليه صحة
 الدلائل مع ما يلزم الصحة كيف ولزم من الشيء لا يتوقف
 فيكون ذلك الشيء هو ما عليه بهد الشيء لا في العلم
 ان التوقف على الشيء يستلزم التقدم كما هو في موضوع ثم
 لو جعل تعريف ما يلزم الصحة الاتقان الكلام البتة فيكون
 في التعريف بما يمكن بدونه لا بد من ايراد ما يلزم بدونه
 والعكس بدونه فيكون غير متعلق بالعلم فيه وقد فاض
 في حيث الملازمة تذكر في جواب ان من غير العلم لا يمكن
 السبب للعلم انه تعالى ان في هذا خلاف لا في ذلك
 فيسلك على التعيين والارباب ان هذا هو من النقص
 حاشية على ما ذكر قبل من عرف المناظرة او لا بهيكل
 ان المناظرة علم في الاعاير كانت في النقص او لا
 في غير ذلك انما يتعلق بالاحكام كما في العلم او لا
 صحة كانت تلك الاحكام كما في العلم او لا في حقيقة
 في الواقع وانما العلم ان المناظرة انما يكون علم في العلم
 الذي هو مناط العلم للواقع فينا طهرا من العلم والاحكام
 ما يتصور على صيغة العلم المناظرة في التعريف

في تعريف الحقيقة بما يتوقف عليه صحة الدلائل

[illegible]

[illegible]

